هاجس الأمن وبقاء قوات التحالف علامات استفهام حول مستقبل العراق !!

■،، تواجه قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة في العراق صعوبةً في وضع استراتيجية خروج من مستنقع العراق بعد أن سلمت السلطة للحكومة العراقية المؤقتة قبل ٤٨ ساعة من موعدها المقرر وبصورة مفاجئة أوحت لبعض المراقبين بعجز التحالف عن توفير الحماية الكاملة كما كانت تقتضيه الحاجة والحدث واعزاها آخرون كونها سيادة شكلية منقوصة للبدء بصنع اسطوانة شكلية مشروخة بدلائل أن الاحتلال سيدرج ٤٠ ألف جندي إلى مصطلح إعادة التوزيع والانتشار، وإن كان هناك تغيير فهو في الاسم أو الشكل من قوات احتلال إلى قوات متعددة الجنسيات، وتبديل في المصطلحات من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر إلى السفير/ جون نيغر وبونتي/ ويبدو أنه بعد أن انتهت أسطوانة أسلحة الدمار الشامل وفشلها والحرب على العراق وما أحدثته من مآس تلتها أسطوانة شرعية الحرب والاحتلال باضفاء طابع الأمم المتحدة وربما تكون آخر الأسطوانات الانتخابات المقبلة.

صادق هزبر

ومهما يكون الأمر فإن شيئاً أفضل من لا شيء ونقل السيادة خطوة في الاتجاه الصحيح وتسليم السلطة للعراقيين دون فوضى.

والمطلوب جملة من الاجراءات والقرارات المكملة للسيادة للبدء بصياغة أطر مستقبلية للإعداد للانتخابات وقيام حكومة دستورية منتخبة ومطالبة المحتل بالرحيل غير أن أي تصور مستقبلي للعراق بعد الأول من يوليو الجاري لا يمكن النظر إليه إلا من خلال المشاهد المستقبلية المحتملة لحالة الاحتلال والوضع الأمني في العراق، وهذه المشاهد لا تخرج عن ثلاث حالات محددة:

● أما باستمرار الاحتلال الأمريكي وابقاء قواعده في العراق لأجل غير مسمى وهذا الاحتمال قد يكون وارداً في ضوء معطيات الساحة العراقية المستقبلية والتي تحمل مفاجآت مستمرة كون مستقبل العراق لا يزال مليئاً بالمخاطر وسيبقى كذلك ملتهباً وربما يتطور نحو الأسوء في حال بقاء تلك القوات في استنزاف يومي وغرقها في الرمال العراقية أو غياب الأمن وفشل الحكومة العراقية في هذا الجانب، مما يستدعي أيضاً بقاء الاحتلال بعد الانتخابات وبالتالي فإن الأمر سيعود إلى احتمال اتساع نطاق المقاومة من جهة واغراق العراق في فتنه طائفية أو مذهبية وايجاد صراع داخلي ضمن استراتيجية إنتاج الفوضى وأدارتها والتي ستكون ذات آثار سلبية على مستقبل العراق ووحدته الوطنية ووحدة أرضه.

● أما العنصر الثالث المحتمل فهو الرحيل المتسرع لقوات الاحتلال وهذا أمر مستبعد وهو ما لا تقبله الدولة احادية القطبية كي لا يمثل لها انتكاسة جديدة شبيهة بفيتنام كون ان تحديد موعد قريب للرحيل والتخفيف من قواتها سيفسر على أن المقاومة العراقية هي التي أجبرت المحتلين على الهروب وهذا ما تخشاه واشنطن وهو ما استدعى سلطة الاحتلال التسريع بايجاد حكومة مؤقتة والخروج من المأزق بصورة شرعية.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه فبعد مضي ٣٠ عاماً على حرب فيتنام تجد الولايات المتحدة نفسها أمام الصعوبة ذاتها وبمرور ١٤ شهراً على احتلال العراق والانزلاق في مستنقع مماثل استشهد به وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد بقوله :"إن خطر المقاومة في العراق يشبه عمليات/التيت/ في فيتنام عام ١٩٦٨م وأن المقاومة العراقية تنسق جهودها أكثر فأكثر من ذي قبل"، وبدأت أوجه الشبه تتصدر النقاش في أوساط الرأي العام الأمريكي بشأن الغرق في الوحول العراقية وظهور تعبير العرقنة على غرار الفتنمة التي طرحت في تلك الفترة ومهدت للهزيمة وانسحاب الجنود الأمريكيين.

لكن ريتشارد مورفي من مجلس العلاقات الخارجية يعتقد أن ثمة خطراً.. وينصح التمهل قليلاً في نقل السيادة الكاملة للعراقيين ولا أحد يتحدث جدياً عن مغادرة الأمريكيين قبل سنة أو سنة ونصف وأن عودة الجنود الأمريكيين مسألة أقل الحاحاً إلا أنه مقارنة مع فيتنام فإنه في حال استمرت المقاومة العراقية ضد الجنود يصبح رحيل القوات أكثر الحاحاً.. ويرى آخرون أنه من غير المجدي ابقاء ١٤٠ ألف جندي أمريكي في العراق مع استمرار المقاومة واستنزاف هذه القوات يومياً مما استدعى تعجيل وتيرة نقل السلطة بعد أن كشفت واشنطن عن تحركاتها تجاه الأوروبيين لكسب ودهم كان آخرها قمة اسطنبول التي عقدها حلف الناتو بالتزامن مع الحدث المفاجئ بنقل السلطة حيث اقتصر الدور الذي قبل به الأوروبيون على تدريب ضباط عراقيين بشرط ان تكون عملية التدريب خارج العراق خشية أن يتورط الناتو كما فعل في افغانستان.

دور الأمم المتحدة

لكن تقاسم العبء في العراق لا يزال غير واضح المعالم وسيستمر كذلك حتى بعد يوليو فالأمم المتحدة لا زالت مترددة عن العودة إلى العراق طالما الظروف الأمنية لم تتحسن بالرغم من الدور المحدد لها ويتطلب الأمر أن تكون متواجدة في العراق بموجب القرار الذي اصدره مجلس الأمن رقم (١٥٤٦) لضمان تنفيذه بعد نقل السيادة، ولهذا فإنه من المتوقع أن يبدأ دورها الريادي في يوليو الجاري وبعد عقد مؤتمر وطني لاختيار مجلس استشاري للعمل مع الحكومة المؤقتة على تثبيت الاستقرار وستقدم الأمم المتحدة المشورة والدعم للحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة والتهيئة للإعداد للانتخابات في موعدها في يناير ٢٠٠٥م لاختيار حكومة انتقالية.. وتشجيع قيام حوار وطني يمهد لصياغة دستور جديد لكن هذا الدور لن يكون ممكناً لهذه المنظمة إلا إذا تحسنت الظروف الأمنية فالأمم المتحدة لا تزال تواجه صعوبة في اقناع وتحديد مبعوث خاص يقود بعثة الأمم المتحدة في العراق ويتوقع المراقبون أن يشهد التحول الديمقراطي في العراق مخاضاً صعباً في ظل التدهور الأمني لكنه من المؤمل أن يعمل العراقيون بعد يوليو الجاري على استتباب الأمن وتشكيل هيئات تشريعية على عدة مراحل وفي اتجاهين الأول باشراف الأمم المتحدة ويتمثل بتشكيل مجلس وطني مؤقت يختاره مؤتمر وطني يضم ١٠٠٠ شخصية وينعقد خلال الشهر الجاري والاتجاه الثاني هو اجراء انتخابات في يناير ٢٠٠٥م للبرلمان وانشاء دستور والاستفتاء عليه من كافة الشعب العراقي، والمخيف في الأمر أن الشعب العراقي لا يبدي أي تفاعل تجاه هذه الاجراءات المتمثلة بنقل السلطة وما يتبعها وربما يشعر أن ما يجري لن يلبي الطموح في الحرية، والاستقرار وحالة الشعب العراقي تعكس هذا اليأس.

قل تظهر على الشارع العراقي دلائل تشير إلى أن قرار نقل السلطة يعد نصراً للعراقيين حسب قول الرئيس الأمريكي بقدر ما هو انتصار لبوش شخصياً في حملته الانتخابية حيث كانت الحرب على العراق والسقوط السريع لنظامه مصدر قوة لكسب الأصوات.. لكن العراق أصبح بشكل مباغت ديناً سياسياً في رقبة الرئيس الأمريكي وتارجحت شعبيته بين مد للأصوات حينما اعتقل صدام حسين وإصدار قرار مجلس الأمن ونقل السلطة أو السيادة وجزر وانخفاض في شعبيته في اشتداد المقاومة وتصاعد وتيرتها وتزايد أرسال توابيت القتلى من جنوده وفضيحة السجون العراقية، لكن تباين رؤية العراقيين بعد نقل السيادة التي اعتبرها البعض ان سلطة الاحتلال تمارس دوراً ثقيلاً في الشأن العراقي سواءً بصورة خفية أو معلنة إذ لا يتصور أحد أن أكبر وجود عسكري أمريكي في العالم لن يكون له انعكاس على التوازنات الجغرافية والسياسية للعراق، وأن ما منحته سلطات الاحتلال بيمينها من سيادة عراقية ستنزعه بشمالها عبر إبرام رزمة من الاتفاقيات السياسية والعسكرية للتحكم بمصير العراق في حين يرى البعض أن السلطة الجديدة سوف تكون مقيدة بالوجود العسكري الأمريكي فضلاً عن الوجود السياسي المتمثل بوجود السفارة الأمريكية في بغداد وهي أكبر سفارة لواشنطن في العالم ولذا فإن المواطن العراقي لن يلمس تغييراً كبيراً في الواقع، وينبغي أن تكون السيادة كاملة غير منقوصة وأن تتخذ الحكومة العراقية قراراتها دون أي تدخل خارجي.

ان البعض نظر إلى الموضوع على انه عبارة عن مسرحية ، اما آخرون فاعتبروه أن حكومة عراقية أفضل من الاحتلال إذا كانت ملامسة للواقع وتداوي جراحهم ولا يزال الشعب العراقي في حالة ترقب لاداء الحكومة لكافة المطالب الأمنية والاجتماعية والخدمية والاقتصادية.

ومن كل ما سبق نرى بأن مستقبل العراق مرهون باستمرار الاحتلال، ولا شك بأن احتلال العراق واستباحته من قبل القوات الأجنبية أحدث جرحاً كبيراً للشعب العراقي سواء الذين لم يكونوا على استعداد للدفاع عن النظام السابق أو حتى الذين عبروا عن فرحتهم بزواله واستشعروا هذا الجرح بعد زوال السقوط وبعد أن رأوا أن الدبابات وجنود الاحتلال يتجولون في شوارع بغداد والمدن العراقية الأخرى ويعيثون فساداً في منظر يذكرهم بما قرأوه في التاريخ عن سقوط بغداد على يد هولاكو عام ٦٥٦هـ ومن هنا أصبحت القضية بالنسبة لهم قضية وطن وسيادة وكرامة لا سيما أن طبيعة الاهداف الأمريكية باتت واضحة وقد سببت التصرفات السيئة في سجن أبو غريب استياء شديداً وتحطيماً للقيم الإنسانية.